أثر الانقسام على القدرة الاستخراجية للنظام السياسي للسلطة الفلسطينية

عماد الدين محمد علي أبو رحمة

الملخص:

تأثرت القدرة الاستخراجية للسلطة الفلسطينية بالاتفاقات الموقعة مع حكومة إسرائيل، وبخاصة "اتفاق باريس الاقتصادي" ١٩٩٤، الذي عمق تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، ومنع إمكانية تنمية اقتصاد فلسطيني مستقل.

وارتبطت المساعدات الدولية للسلطة بتطورات التسوية السياسية، واستهدفت منع انهيارها وتعويض جزء من الخسائر الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي، واستخدمت كوسيلة للضغط والابتزاز السياسي للسلطة.

وافتقرت السلطة الفلسطينية الى سياسة تنموية تستجيب لضرورات اقتصاد فلسطيني مستقل، واتسم ادائها الاقتصادي بالفساد وسوء الإدارة، ما أدى لإهدار الموارد وبروز حالة من الاستياء الشعبي الواسع.

وترتب على الصراع على السلطة والانقسام السياسي والجغرافي تراجع القدرة الاستخراجية للسلطة، وتعميق التفاوت بين غزة والضفة، وتردي الأوضاع الاقتصادية، وإحباط فرص التنمية المستدامة والمستقلة.

وهذا يستدعي استعادة وحدة النظامين السياسي والاقتصادي للسلطة، ومراجعة الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل وفلسفة العون الدولي، بما يستجيب لأولويات الشعب الفلسطيني في التنمية الحقيقة والاستقلال الوطني.

Abstract:

The Palestinian extraction capability has been crippled by the agreements signed by the Palestinian Authority (PA) and the government of Israel; especially the Paris Protocol of 1994, which has deepened the dependency of the Palestinian economy on the Israeli economy and has prevented any possibility for the development of an independent Palestinian economy.

International aid to the PA was conditioned by the progress of the political settlement. Aid aimed to prevent the collapse of the PA by compensating part of the economic losses incurred by

the Israeli occupation. At the same time, aid has been used a political clout to pressure the PA and blackmail it politically.

The PA lacked a developmental policy that could respond to the essentials required for creating an independent economy. Its economic performance has been characterized by corruption and mismanagement, leading to wasting resources and a prevalence of a state of widespread public dissatisfaction.

Owing to the power struggle and the political and geographic split, the PA's extraction capability has deteriorated. The gap between Gaza and the West Bank has expanded and the economic conditions have worsened. The potential for sustainable, independent development has been frustrated.

This situation calls for a quick recovery of the unity between the political and economic regimes of the PA, and for a serious review of the agreements signed with Israel and the very philosophy of the dependence on international aid. This review must be carried out in a way that responds to the priorities and interests of the Palestinian people; especially in regard to real development and national independence.

مقدمة:

أدى الانقسام والصراع الداخلي إلى تعطيل وشلل كافة بنى ومؤسسات النظام السياسي للسلطة الفلسطينية، وانعكس هذا على قدرة النظام على أداء وظائفه المختلفة. يناقش هذا البحث أثر الانقسام على أداء النظام السياسي لواحدة من وظائف السياسة العامة Policy Functions، وهي القدرة الاستخراجية التي تتصل بقدرة النظام على توفير الموارد المادية والبشرية من البيئة المحلية والدولية.

تأثرت القدرة الاستخراجية للنظام السياسي للسلطة الفلسطينية بالعديد من العوامل، ابرزها اتفاق "إعلان المبادئ" والاتفاقات الملحقة به، وبخاصة "بروتوكول باريس" الاقتصادي لعام ١٩٩٤، ورؤية الدول المانحة والبنك الدولي لاحتياجات ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني، وأداء السلطة الفلسطينية نفسها، ومدى فعالية النظام الاقتصادي

الذي أقامته في استخراج الموارد اللازمة للتنمية الاقتصادية.

كما تأثرت القدرة الاستخراجية بالانقسام الداخلي، خصوصا بعد احداث منتصف حزيران ٢٠٠٧ وانشطار النظام السياسي الى كيانين سياسيين وجغرافيين منفصلين، ونشوء اقتصادين متباينين من حيث الموارد والقدرات الاستخراجية، بما ترتب على ذلك من انعكاسات خطيرة على مجمل قدرات ووظائف النظام السياسي.

مشكلة البحث:

تتبلور مشكلة البحث في محاولة الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: **ما هو أثر الانقسام على القدرة الاستخراجية للنظام السياسي للسلطة الفلسطينية؟**

ويتفرع عن السؤال الرئيسي مجموعة الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما مدى تأثير سياسات وإجراءات إسرائيل والدول المانحة على القدرة الاستخراجية لنظام السلطة الفلسطينية؟

٢. إلى أي مدى ساهمت السياسات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية في تطوير قدراتها الاستخراجية؟

٣. ما أثر الانفصال الجغرافي والسياسي منتصف حزيران ٢٠٠٧ على الأداء الاستخراجي لحكومتي غزة والضفة الغربية؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من تناوله لموضوع حيوي وراهن، وبالتالي فان نتائجه قد تكون مفيدة في النقاش الذي يستهدف التوصل إلى حلول عملية لأزمة النظام السياسي للسلطة الفلسطينية.

وتكمن أهميته أيضا في توظيفه للمعطيات الاقتصادية الكمية الى جانب التحليل الكيفي، واستناده الى مفاهيم وفرضيات منهجية علمية تعتبر من أهم المداخل النظرية في دراسة النظم السياسية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق التالي:

١. تحليل أثر الانقسام والانفصال السياسي والجغرافي علي القدرة الاستخراجية للنظام السياسي للسلطة الفلسطينية.

٢. التعرف على تأثير سياسات وإجراءات الحكومة الإسرائيلية والدول المانحة على الأداء الاستخراجي للسلطة الفلسطينية.

منهجية البحث:

يستخدم البحث مفاهيم وفرضيات المدخل البنيوي الوظيفي كما صاغها جابرئيل الموند Almond، الذي يعتبر القدرة الاستخراجية للنظام السياسي أهم وظائف السياسة العامة Policy Functions، التي تمثل التأثير المادي والفعلي على المجتمع، وتشمل: القدرة التنظيمية التي تتعلق بجميع أنواع تنظيم السلوك في المجتمع، والقدرة الاستخراجية التي تتصل بقدرة النظام على توفير الموارد المادية والبشرية من البيئة المحلية والدولية، والقدرة التوزيعية للموارد والخدمات والفرص على الجماعات والأفراد داخل المجتمع.

ويرى ألموند بأنه كلما تحسنت قدرات النظام السياسي كلما تعززت قدرته على القيام "بوظائف التحويل"، أي تحويل "المطالب" و"التأييد" إلى "مخرجات" بصيغة قرارات سلطوية يتم تنفيذها للاستجابة لمطالب المواطنين والجماعات داخل المجتمع. ويشير إلى أن تطور قدرات النظام ترتبط بحجم الموارد المتوفرة وبمستوى تمايز وتخصص الأبنية السياسية وتطور الجهاز الإداري البيروقراطي وفعاليته ومستوى التأييد للنظام(١).

مصطلحات البحث:

١. **الانقسام الفلسطيني**: يشير إلى مجمل التطورات التي أعقبت تبنى قيادة م.ت.ف لبرنامج التسوية السياسية عام ١٩٧٤، وصولاً إلى توقيع "اتفاق أوسلو" ١٩٩٣، وما ترتب على ذلك من انقسامات سياسية أدخلت تغيرات نوعية على بنى ووظائف النظام السياسي، وأدت الى اندلاع الصراع على السلطة بين "فتح" و"حماس"، وتجسيد الانقسام السياسي مؤسساتياً وجغرافياً إثر أحداث منتصف حزيران ٢٠٠٧.

٢. **القدرة الاستخراجية:** تمثل القدرة الاستخراجية للنظام السياسي "نطاق الموارد المادية والبشرية التي يمكن للنظام اجتذابها من البيئة الداخلية والدولية". وتدعم القدرة على الحصول على مثل هذه الموارد القدرات الأخرى للنظام السياسي، وتقيد أو توسع من إمكانات تحقيق أهداف متنوعة من أجل النظام والمجتمع(٢).

خضعت القدرة الاستخراجية للنظام السياسي للسلطة الفلسطينية إلى عدة محددات، أهمها اتفاق "إعلان المبادئ" والاتفاقات الملحقة به، وبخاصة "بروتوكول باريس" الاقتصادي لعام ١٩٩٤، ورؤية الدول المانحة والبنك الدولي لاحتياجات ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني، ومفهومها للتنمية المطلوبة، وأولوياتها في مناطق السلطة، وأداء

السلطة الفلسطينية، ومدى فعالية النظام الاقتصادي الذي أقامته في استخراج الموارد اللازمة للتنمية الاقتصادية.

أولاً: السياسات والإجراءات الإسرائيلية :

جاء "اتفاق أوسلو" على أرضية اقتصاد فلسطيني تابع ومهمش في الضفة الغربية وقطاع غزة، بعد أكثر من ربع قرن من الاحتلال الاستيطاني العسكري، وعلى أرضية ثنائية مجتمعية تقوم على اقتصاد ومجتمع فلسطيني له سمات ومحددات من جهة، واقتصاد ومجتمع استيطاني إسرائيلي يشكل امتداداً للاقتصاد والمجتمع الإسرائيلي ويتمدد داخل الإقليم الفلسطيني ويؤثر في معالمه الجغرافية والديموغرافية[٣].

وفي إطار هذه التبعية والثنائية المجتمعية، أخضع الاقتصاد الفلسطيني لمحددات "اتفاق باريس" الاقتصادي لعام ١٩٩٤، الذي يقضي باستمرار فتح الأسواق الفلسطينية بالكامل أمام البضائع الإسرائيلية بدون قيود، ويمنح إسرائيل الحق في تحديد شروط وكميات وأنواع ومواصفات البضائع الفلسطينية التي تدخل إلى الأسواق الإسرائيلية، بالإضافة إلى تطبيق قوانين التعرفة الجمركية الإسرائيلية نفسها على البضائع المستوردة للمناطق المحتلة، وفرض ضريبة القيمة المضافة الإسرائيلية، والتحكم في حجم العمالة الفلسطينية من خلال الحق في تحديد عدد العمال العرب العاملين لديها[٤].

وترتب على هذا الاتفاق سيطرة السلطة الفلسطينية على حوالي ٣٠%-٤٠% فقط من الموارد الطبيعة والبشرية وحرية اتخاذ القرارات الاستثمارية، فيما سيطرت إسرائيل على بقية الموارد الطبيعية، علاوة على سيطرتها على منافذ الحدود والمعابر، وعلى تحصيل الرسوم الجمركية والضرائب لصالح السلطة الفلسطينية، وأصبح بمقدورها حجز أموال الضرائب للضغط على السلطة من أجل تحقيق أهداف سياسية[٥].

وقد تواصلت سيطرة إسرائيل على التجارة الخارجية، وبلغت نسبة الواردات من إسرائيل أو من خلالها نحو ٩٠% من مجمل الواردات الفلسطينية عام ١٩٩٦، وبلغت قيمته الصادرات لإسرائيل حوالي ٨٨% من مجمل الصادرات الفلسطينية لنفس العام، ووصل العجز التجاري مع إسرائيل حوالي ٩١% من إجمالي العجز التجاري الفلسطيني، والذي بلغ نحو ١١٧٩ مليون دولار عام ١٩٩٦، وانخفضت نسبة الصادرات للواردات من ٧٧% عام ١٩٩٢ إلى ٣٥% عام ١٩٩٦، وانخفضت قيمة الصادرات إلى ما يقارب النصف بين ذات العامين[٦]. وفي عام ٢٠١٤ انخفضت

الواردات السلعية بنسبة ٢.١% قياساً بالعام ٢٠١٣، وبلغت نحو ٥ مليار دولار، فيما انخفضت الصادرات السلعية بنسبة ٤%وبلغت ٨٦٥ مليون دولار، وبلغ عجز الميزان السلعي حوالي ٤.٢ مليار دولار[٧].

كما واصلت إسرائيل سلسلة إجراءاتها المترابطة من أجل إحباط التنمية الفلسطينية وتهميش الاقتصاد الفلسطيني، والتي شملت إقصاء مدينة القدس وتهميشها، ما أدى إلى اقتطاع ما لا يقل عن ١٥% من الاقتصاد الفلسطيني، إلى جانب سياسات الإغلاق وفرض مئات العوائق أمام الحركة والتنقل، سواء بين الضفة الغربية وقطاع غزة، أو بين مدن وقرى الضفة الغربية، وتقييدات السفر والتجارة مع الأردن ومصر، والمطارات والموانئ، ومنع استخدام الأراضي لإقامة المنشآت والمشاريع التطويرية، وغيرها من الإجراءات[٨].

وعمدت إسرائيل إلى استخدام عوائد الضرائب (المقاصة) كوسيلة ضغط سياسي وابتزاز للسلطة الفلسطينية، إذ قامت بوقف تحويلها لخزينة السلطة أثر اندلاع انتفاضة الأقصى ٢٠٠٠، وكذلك بعد فوز "حماس" في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦ وتشكيلها للحكومة العاشرة، وأعادت تحويلها، بعد سيطرة "حماس" على قطاع غزة منتصف حزيران ٢٠٠٧ لحكومة سلام فياض برام الله، بينما واصلت حصارها لقطاع غزة. وأعادت تجميد تحويل أموال المقاصة بعد توجه القيادة الفلسطينية للانضمام لعضوية الأمم المتحدة، وهكذا.

وشددت إسرائيل حصارها لقطاع غزة بعد تشكيل "حماس" للحكومة العاشرة ٢٠٠٦، وبلغت خسائر القطاع الصناعي ١٦ مليون دولار بنسبة ٣٣%، وقطاع الزراعة ١٢ مليون دولار بنسبة ٢٥%، والقطاعات الأخرى (الخدمات والتجارة والصيد) ٢٢ مليون دولار بنسبة ٤٢%، وقدرت الخسائر الإجمالية للحصار من ١٢٠-١٥٠ مليون دولار خسائر مباشرة وغير مباشرة[٩]. وارتفعت البطالة الى ٣٧.٧% في الربع الثالث من ٢٠٠٧، وقدر تقرير للأمم المتحدة ارتفاعها بنسبة تزيد عن ٥٠% في حال استمرار نفس الأوضاع وبلغت معدلات الفقر مستويات غير مسبوقة في نفس العام حيث ثماني عائلات من كل عشرة تعيش تحت خط الفقر، ونحو ٦٦.٦ يعيشون فقر مدقع[١٠].

وأعلنت إسرائيل قطاع غزة "كيانًا معاديًا"، وشنت حروباً عدوانية متتالية، أدت - إلى جانب الحصار والإغلاق- إلى انخفاض الناتج المحلي بما يزيد عن ٤٠% عام ٢٠٠٨، قياساً لما كان عليه في العام ١٩٩٩، بالإضافة إلى الانهيار المتواصل في

البنية الاقتصادية، وتوقف أكثر من ٩٠% من المنشآت الصناعية عن العمل، وتدهور قطاع الزراعة وتوقف التصدير بصورة شبه كلية، وتدهور قطاع الإنشاءات والتجارة، وارتفاع الأسعار وارتفاع معدلات الفقر والبطالة(١١).

وعلى أثر العدوان الذي شنه الجيش الإسرائيلي على قطاع غزة في تشرين ثاني ٢٠١٢، انخفضت معدلات النمو التي شهدها القطاع خلال العامين ٢٠١٠ و٢٠١١، علاوة على المزيد من الدمار للبنى التحتية التي لم تتح الفرصة لإزالة آثارها الناجمة عن العدوان المدمر في نهاية عام ٢٠٠٨ وبداية ٢٠٠٩ (١٢).

كما أدي وجود المستوطنات في الضفة الغربية إلى إحباط الجهود الرامية لخلق اقتصاد مستقل وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ومتصلة، إذ إن أكثر من٦٠% من أراضي الضفة تقع في المنطقة المصنفة (C) الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، والتي يقطنها حوالي١٥٠ ألف فلسطيني يعيشون في٥٤٢ تجمع سكني، منها٢٨١ تجمع تقع نصف مساحتها أو أكثر في المنطقة (C)، ويقع نحو٧٠% من مجموع هذه الأراضي على حدود المستوطنات الإسرائيلية، ما يحرم الفلسطينيين من استخدامها لأغراض التنمية، حيث أن ١% منها فقط معد لأغراض التنمية الفلسطينية، وتحظر سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الفلسطينيين البناء على ٢٩% من أراضي هذه المناطق(١٣).

وقد أشار تقرير صادر عن البنك الدولي عام ٢٠١٣ بعنوان "المنطقة C ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني" إلى أن الفلسطينيون يستطيعون زيادة الناتج المحلي بـ٣,٤ مليار دولار سنوياً في حال فتح أمامهم المجال لاستخدام مصادرهم في المنطقة (C)(١٤).

كما أشار تقرير آخر للبنك الدولي حول "الآثار السلبية للقيود الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني" إلى انخفاض مساهمة قطاع الصناعات التحويلية من١٩% عام١٩٩٤ إلى١٠% عام٢٠١١، بسبب القيود الإسرائيلية المفروضة على الصادرات والواردات للصناعات التحويلية، وعلى الواردات الزراعية، وعلى المياه والبنية التحتية، مما أدى إلى تدهور قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التصدير، وارتفاع معدلات البطالة، وتدهور البنية التحتية(١٥).

وفي المحصلة، تمكنت إسرائيل من المواءمة بين انخراطها في عملية التسوية من جهة، وبين الإضرار بالشعب الفلسطيني، عبر التحكم في جميع مناحي حياته وحركته وصلته بالعالم الخارجي، والتحكم في إمكانات التنمية الاقتصادية، وتكريس اقتصاد تابع وهش، يعتمد كل الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي والمساعدات الخارجية، وهذا

كان له أثر بالغ على القدرات الاستخراجية للنظام السياسي للسلطة الفلسطينية.

ثانياً: المنح والمساعدات الخارجية:

أقرت الاتفاقات الاقتصادية التي وقعتها الدول المانحة بتقديم المساعدة المالية والفنية للسلطة الفلسطينية، لتمكينها من القيام بمهامها في إدارة الأراضي الفلسطينية، وتدعيم البنية التحتية، وبناء مؤسسات الحكم الإداري، وحفظ النظام والأمن.

وبلغ إجمالي تعهدات الدول المانحة للمرحلة الانتقالية (١٩٩٤-١٩٩٨) ٣.٤ بليون دولار، بينما بلغ إجمالي الالتزامات للفترة ذاتها ٢.٨ بليون دولار فقط، حيث اتجهت نسبة السداد للتدني وبلغت حوالي ٧٠% عام١٩٩٥، وانخفضت إلى٥٩% عام١٩٩٦، وانخفضت إلى أقل من ١٤% في الثلث الأول من العام١٩٩٧[١٦].

كما أن جزءًا من هذه المساعدات اتخذ شكل مساعدات عينية دون التأكد من أولويتها للمرحلة التأسيسية للسلطة الفلسطينية، وتدخل المانحون في اختيار نوعية المشروعات وفي اختيار التقنيات المستخدمة، انطلاقاً من منظور "إدارة الأزمات" وليس من منظور متطلبات دولة عصرية[١٧]، ولم تزد قيمة المساعدات الدولية عام ١٩٩٨ عن ٢٨٦.٧ مليون دولار، أي أقل بحوالي٤٧% من مستواها عام ١٩٩٧.

وتشير ملحيس إلى الدور السياسي للمساعدات الدولية وارتباطها الوثيق بتطورات عملية التسوية السياسية وأن هدفها الرئيس منع انهيارها، بالإضافة إلى استخدامها كوسيلة لتخفيف الضغوط وتعويض جزء من الخسائر التي تلحقها إسرائيل بالشعب الفلسطيني خلال فترات الحصار والإغلاق، وانحرافها عن هدفها المعلن الذي يستهدف إصلاح التشوهات التي أحدثها الاحتلال وإعمار البنية التحتية، ووضع أسس للتنمية بعيدة المدى[١٨].

وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى عام٢٠٠٠، ازداد التدخل الدولي تحت عنوان المطالبة بإصلاح مؤسسات السلطة، وتعالي نقد الولايات المتحدة والمانحين الغربيين للسلطة، وفرضت إجراءات رقابة متزايدة على النظام المالي للسلطة بحجة أن أموال الدول المانحة تذهب للأجهزة الأمنية التي يشرف عليها الرئيس عرفات، هذا على الرغم من أن الدول المانحة ذاتها كانت تخصص حوالي٤٠% من الأموال المقدمة للسلطة لقطاع الأمن، من أجل المحافظة على أمن إسرائيل وقمع المعارضة، ما يضع الكثير من الشكوك حول أهداف الدول المانحة منذ البداية[١٩].

وإثر فوز "حماس" بالانتخابات التشريعية وتشكيلها للحكومة العاشرة عام ٢٠٠٦، توقفت المساعدات الدولية، وفرض الحصار المالي والمقاطعة السياسية على الحكومة

نتيجة لعدم استجابتها لشروط "الرباعية الدولية" بالاعتراف بإسرائيل وبالاتفاقات الموقعة ونبذ "الإرهاب"، وتم تحويل الدعم المالي إلى الرئيس أبو مازن، وبآليات مكلفة أهدرت جزءًا كبيرًا من المبالغ المخصصة للسلطة[٢٠]، مما أدى إلى عجز الحكومة عن تنفيذ برنامجها الوزاري، وعدم قدرتها على تقديم مشروع الموازنة العامة للعام ٢٠٠٦، بالإضافة إلى عجزها عن دفع رواتب الموظفين العموميين، الذين لجأوا للإضراب الشامل، بما ترتب عليه من تراجع لإيرادات الحكومة من الرسوم والضرائب والتراخيص بنسبة ٥٠% خلال فترة الإضراب، أي حوالي نصف مليون شيكل يومياً، مترافقا ذلك مع تراجع المساعدات المالية الخارجية للسلطة بنسبة تصل إلى ٩٥%[٢١].

وبعد سيطرة حركة "حماس" على قطاع غزة في أواسط حزيران ٢٠٠٧، عززت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية مستويات المعونة لدعم السلطة في رام الله والرئيس عباس، وقد ذكر تقرير صدر عن "خدمة أبحاث الكونغرس" عام ٢٠٠٨ بأن الولايات المتحدة خصصت أو أعادت برمجة ما يقرب من ٢ مليار دولار منذ ٢٠٠٧ لدعم أمن حكومة سلام فياض، والتنمية وبرامج الإصلاح . وشمل ذلك ٩٥٠ مليون دولار كمساعدات مباشرة لميزانية السلطة في رام الله، ونحو ٤٠٠ مليون دولار خصصت للتدريب والمعدات والمرافق والتخطيط الاستراتيجي والإدارة وتعزيز جهاز الأمن الفلسطيني وإصلاح نظام العدالة الجنائية[٢٢].

وتشير ملحيس إلى أن حجم المساعدات تصاعدت بسرعة كبيرة ووصلت إلى ١.٥ مليار دولار عام ٢٠٠٧، و١.٧ مليار دولار عام ٢٠٠٨، و١.٨ مليار عام ٢٠٠٩، وبلغت ٢ مليار دولار عام ٢٠٠١، ولكن دون تتبع أي أثر إيجابي لهذه الموارد[٢٣].

وأبدى صايغ قلقه إزاء دور المجتمع الدولي في "الحث على خلق دولة فاشلة في فلسطين"، عبر سياساته التي ساهمت إسهاماً مادياً وسياسياً في الانهيار المنظم وفشل الدولة في مناطق السلطة، إذ قام بزيادة المساعدات المالية بأكثر من الضعف منذ عام ٢٠٠٠، إلاّ أنه ما زال سجين السياسات ذاتها التي تؤدي إلى الأزمة الإنسانية التي يسعى المجتمع الدولي إلى التخفيف من حدتها، وهو في نفس الوقت يولد اعتماد طويل الأجل على التمويل الخارجي[٢٤].

كما استخدمت الدول المانحة المعونة المقدمة للسلطة الفلسطينية كوسيلة للضغط السياسي، إذ انخفض إجمالي المنح والمساعدات بحوالي١٣.٦% على أساس سنوي ليبلغ 1,21 مليار دولار عام٢٠١٠، مقارنة مع ١.٤ مليار دولار عام٢٠٠٩. وأدى

ذلك إلى بلوغ العجز الكلي قبل المنح والمساعدات في موازنة السلطة الفلسطينية ١.٤ مليار دولار عام٢٠١٠ (حوالي ١٩% من الناتج المحلي الإجمالي)[٢٥].

وترافق توجه القيادة الفلسطينية لتقديم طلب انضمام فلسطين لعضوية الأمم المتحدة مع تراجع حجم المساعدات والمنح الدولية عام٢٠١١، بعد قرار الكونغرس الأمريكي تجميد المساعدات المقدمة للسلطة، حيث وصلت الحد الأدنى وبلغت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي١١% فقط، بينما بلغت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٨ نحو ٣٢%، مما اضطر السلطة للاقتراض من القطاع المصرفي المحلي وتأخير المدفوعات لموردي القطاع الخاص وصندوق المعاشات التقاعدية، وترتب على ذلك آثار سلبية على الاقتصاد الفلسطيني الهش، غير القادر على القيام بمهماته الرئيسية بمجرد انقطاع المساعدات[٢٦].

وبهذا الصدد يرى نخلة بأن وكالات الإغاثة الحكومية والتجارية العابرة للحدود أصبح لها من خلال التمويل دور سلطوي استبدادي بديلاً للحكم المحلي، كما أصبح النمو الاقتصادي الآلي أو القابل للقياس بديلاً عن التنمية المرتكزة على الإنتاج، وبات الاعتماد على رواتب ووظائف القطاع العام التي تم اصطناعها بديلًا عن القطاع الإنتاجي الذي يوفر فرص عمل مستدامة. وحذر نخلة من مخاطر استمرار قبول الوضع الراهن، والذي بني على فرضية داخلية تم الترويج لها مفادها عدم وجود تناقض بين الاحتلال والاستيطان وبين التنمية الاقتصادية، وخلص إلى أن بناء مؤسسات دولة مستقلة بأموال المانحين "كذبة"، وأن تغيير البيئة السياسية السائدة أمر ضروري للتنمية التحررية[٢٧].

ثالثاً: الأداء الاستخراجي للسلطة الفلسطينية:

افتقرت السلطة الفلسطينية عند قيامها إلى سياسة تنموية تستجيب لحاجات المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتستجيب لضرورات ومقومات اقتصاد وطني مستقل، ولذلك فهي كانت مطالبة بالتكيف مع أولويات بلدان المنطقة التي تمتلك سياسة اقتصادية وتنموية، وبالذات إسرائيل. كما أن الدول المانحة والبنك الدولي تعاطوا مع الأراضي الفلسطينية المحتلة وفق رؤية محددة لأولويات المرحلة الانتقالية للسلطة الفلسطينية ولشكل النظام السياسي المطلوب، وبالتالي تدخلوا من أجل تهيئة الاقتصاد الفلسطيني لاندماج أعمق في السوقين الدولي والإقليمي، وتحقيق الأهداف الآنية من تقديم العون المالي للسلطة، وهي تخفيف آثار إجراءات الاحتلال الإسرائيلي، وتوجيه السلطة نحو تطوير دورها في "إدارة الأزمات" الناجمة

عن المشكلات الاقتصادية المتفاقمة[٢٨].

وقد تضافرت سياسات الدول المانحة والإجراءات الإسرائيلية مع الأداء الاقتصادي السيئ للسلطة الفلسطينية، في تأزيم الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومنع فرص التنمية الحقيقية والمتوازنة، حيث وصم أداء السلطة المالي بالفساد، خصوصًا الاستثمارات التي قادها أفرادٌ بتكليف من رئيس السلطة خارج الإطار الرسمي لإشراف وزارة المالية، والتي رأى الجمهور فيها وفي القائمين عليها مصدرًا للفساد ونهب المال العام والكسب غير المشروع، ما أدى إلى حالة من الاستياء الشعبي الواسع[٢٩].

وبدأت الضغوط المحلية لحل هذه الاستثمارات مبكرًا قبل مطالبة إسرائيل والدول المانحة، وإن كان من قبل فئات من القطاع الخاص التي تضررت بسبب التحالف بين هذه الاستثمارات والاحتكارات مع كبار المستثمرين الفلسطينيين الوافدين من المهجر، أو من قبل المواطنين الذين أحسوا بأن نخبة السلطة مثلت حالة ومثالًا سيئًا في تحويل مساعي بناء الدولة المستقلة الى مساعي للكسب والإثراء الخاص وغير الشرعي[٣٠]. كما أنها فتحت الباب واسعاً للتدخل الخارجي وممارسة الضغوط السياسية على السلطة لكشف أوراق هذه الاستثمارات ووضعها تحت الاشراف والرقابة، حيث تم تحويلها إلى صندوق الاستثمار الفلسطيني وإتباعها لوزارة المالية قبل وفاة الرئيس عرفات بقليل[٣١].

ومن أبرز مؤشرات الأداء الاقتصادي فيما يتعلق بالقدرة الاستخراجية للسلطة التالي:

أ- تراجع الناتج القومي الإجمالي عما كان عليه قبل توقيع "اتفاق أوسلو"، بالإضافة إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد من كلا الناتجين، إذ تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي حوالي ٢٣% بين أعوام ١٩٩٣-١٩٩٦، وتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٨% لنفس الفترة، وقدر متوسط نصيب الفرد في الضفة الغربية وقطاع غزة من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٣٦٤ دولار عام ١٩٩٦، وهو ما يعادل ٩% من متوسط نصيب الفرد في إسرائيل من الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام[٣٢].

ب- عانى الاقتصاد الفلسطيني تشوهات خطيرة في بنيته الهيكلية، وتجسد ذلك في الانخفاض الكبير لمساهمة القطاعين الزراعي والصناعي التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٠% عام ١٩٩٣ إلى ١٤% عام ١٩٩٦ لكل منهما، في مقابل تعميق هيمنة قطاع الخدمات على الاقتصاد[٣٣]، إذ انخفضت نسبة مساهمة

الزراعة وصيد السمك في الناتج المحلي الإجمالي من ٩.٧% عام ٢٠٠٣ إلى ٤.٦% عام ٢٠٠٨، والتعدين والصناعة التحويلية انخفضت من ١٧% إلى ١٣.٦% ، بينما ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الخدمات من ٢٢.٨% إلى ٢٥.٢% في نفس الأعوام[٣٤]. وبلغت نسبة التراجع في مساهمة القطاعات الإنتاجية ما يقارب ٢٨% بين عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠، مقابل ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات بنحو ٤٠%[٣٥]. وتواصل هذا المنحى خلال العام ٢٠١٤، حيث انخفضت حصة نشاط الزراعة بمقدار ٠.٣ نقطة مئوية، وارتفعت حصة الخدمات ٠.٨ نقطة مئوية، ما يعزز الاتجاه العام لانخفاض حصة القطاعات الإنتاجية من الناتج المحلي الإجمالي لصالح التوسع المستمر لنشاط الخدمات[٣٦].

ج- تزايد الاعتماد على الأنشطة الاقتصادية الطفيلية غير المنتجة وتركزها في مجال المضاربة، وخصوصاً في الأراضي والعقارات خلال الفترة بين ٢٠٠٩ و٢٠١٠، بالإضافة إلى تزايد ودائع الجمهور في المصارف دون أن تجد مكانها المناسب في قطاعات الاقتصاد الحقيقي، حيث بلغ حجم الودائع نهاية الربع الرابع من العام ٢٠١٣ -بحسب تقارير سلطة النقد الفلسطينية - نحو ٨.٣٦٠ مليار دولار في غزة والضفة، بما يفوق إجمالي الناتج المحلي. وبلغت الأرباح التي حققها الجهاز المصرفي الفلسطيني بين عام ١٩٩٧ ولغاية أيار ٢٠١٤ حوالي ١٠٢٣ مليون دولار[٣٧]، علماً بأن تلك الأرباح لم تنجم عن استثمارات في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإنما في الخارج، حيث بلغت الأصول الفلسطينية المستثمرة في الخارج حوالي ٦١٠١ مليون دولار، وتبلغ أرصدة الالتزامات الأجنبية على الاقتصاد الفلسطيني حوالي ٤٩٤٠ مليون دولار[٣٨]، ما يدلل على هروب الأموال للخارج.

د- بشكل عام، شهدت الإيرادات الضريبية المحلية ارتفاعاً ملموساً، وبلغت في الربع الأخير من العام ٢٠١٤ نحو ٢١.٢% من إجمالي الإيرادات العامة الصافية، بنسبة ارتفاع ٧% مقارنة بالربع الثالث من نفس العام، مما ساهم في تعويض جزء من الانخفاض في المساعدات الدولية. ولكن مصدر هذا الارتفاع الرئيسي كان ارتفاع إيرادات المقاصة التي ارتفعت بنسبة ملحوظة عام ٢٠١٤، وبلغت نسبة الارتفاع مقارنة بالعام ٢٠١٣ حوالي ٢٠.٢% ، وشكل هذا البند ٣/٤ إجمالي الايردات المحلية، وساهم وحده في٦٠% من الإنفاق الجاري عام٢٠١٤. أي أن الارتفاع لم يكن ناجماً عن أداء القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، وإنما عن ارتفاع إيرادات القيمة المضافة (٩.٢%) وارتفاع إيرادات الجمارك (٥.٢%) وعائدات مكوس

السجائر (٩.٦%)[٣٩]. كما أن إسرائيل استغلت هذه العائدات كوسيلة ضغط سياسي ولم تلتزم بتوريدها بشكل منتظم، مما أدى إلى حدوث اختلالات في الاقتصاد الفلسطيني، نتيجة للجوء السلطة للاقتراض من البنوك المحلية بشكل دائم من أجل تغطية رواتب الموظفين العموميين، بالإضافة إلى ارتفاع الدين العام على موازنة السلطة إلى ٢.٢ مليار دولار عام ٢٠١١ بنسبة زيادة بلغت ١٧% عن العام السابق[٤٠]، وبلغ الدين العام للحكومة نهاية ٢٠١٤ نحو ٨.٧% مليار شيكل (١٩% من الناتج المحلي الإجمالي)، وعند إضافة المتأخرات إلى ديون الحكومة تصبح نسبة الدين العام ٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد بلغ الدين المحلي حوالي ٥٠.٩% من إجمالي الدين العام الحكومي، وبذلك تجاوز الحد المسموح به قانوناً، ما يهدد سلامة الجهاز المصرفي بشكل خطير[٤١].

رابعاً: أثر الانفصال السياسي والجغرافي ٢٠٠٧ على القدرة الاستخراجية:

أدى فرض الحصار المالي والمقاطعة السياسية على حكومة "حماس" العاشرة عام ٢٠٠٦ إلى خفض الإيرادات المباشرة للسلطة من ١,٢٩٠ مليون دولار عام ٢٠٠٥ إلى ٣٧٠ مليون دولار عام ٢٠٠٦، بنسبة بلغت ٧١%، وانخفضت الإيرادات المحلية في نفس العام بنسبة ٣٧% مقارنة مع عام ٢٠٠٥[٤٢]، مما أثر بشكل كبير على القدرة الاستخراجية للحكومة.

قامت الحكومة العاشرة باتخاذ عدة إجراءات لزيادة تحصيل الإيرادات الضريبية، منها ترشيد النفقات الحكومية، ما أدى لارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة ٤٥%، ولكنها في المقابل قامت باعتماد ١٠٦٠٠ وظيفة مدنية وأمنية جديدة، وبالتالي فإن إجراءاتها لم تغير من واقع الأزمة، حيث عجزت الحكومة عن تسديد رواتب الموظفين الحكوميين، ولجأ هؤلاء للإضراب الشامل، وتراجعت الإيرادات الحكومية المحلية بسبب توقف الجباية وتوقف تحصيل الرسوم على الخدمات الحكومية، وبلغت نسبة التراجع في إيرادات الحكومة من الرسوم والضرائب والتراخيص نحو ٥٠% خلال فترة الإضراب، بما يعادل نصف مليون شيكل يومياً، في الوقت الذي تراجعت فيه المساعدات الخارجية للسلطة بنسبة ٩٥%[٤٣].

كما أدى الانفصال السياسي والجغرافي بين الضفة وغزة بعد أحداث منتصف حزيران ٢٠٠٧ إلى تردى الوضع الاقتصادي بشكل كبير، إذ أصدر الرئيس أبو مازن مرسومًا رئاسيًا بتعليق المادة (٨٨) من القانون الأساسي التي تنظم فرض الضرائب والإعفاء منها، وقام بإعفاء مواطني قطاع غزة من دفع أيّ ضرائب أو رسوم على

الخدمات الحكومية، مع بقاء الجمارك على البضائع المستوردة وضريبة الدخل على موظفي القطاع العام[٤٤]، ولكن الحكومة المقالة بغزة رفضت الاستجابة للقرار وواصلت تحصيل الرسوم والضرائب[٤٥]. ومع ذلك فقد تراجعت القدرة الاستخراجية لكلا الحكومتين.

تراجعت القدرة الاستخراجية لحكومة غزة بشكل كبير نتيجة للانفصال والحصار والإغلاق والحروب الإسرائيلية المتتالية على قطاع غزة، وقدرت الخسائر المباشرة الناتجة عن الحصار منذ منتصف حزيران ٢٠٠٧ بحوالي ٤٨ مليون دولار شهرياً. وكذلك أثّر استمرار إغلاق المعابر والتحكم الإسرائيلي بحركة الصادرات والواردات على قدرات القطاعات الاقتصادية المحلية سلباً، من حيث إحجام المستثمرين عن تنفيذ العديد من المشاريع الاقتصادية داخل غزة، والتراجع الحاد في تسجيل الشركات، كما أوشك القطاع التجاري التقليدي على الانهيار بسبب الارتفاع غير العادي للشريحة الجديدة من تجار الأنفاق، الذين باتوا يسيطرون على حوالي ٥٠% من أجمالي واردات القطاع[٤٦].

وأشار مسح للجهاز المركزي للإحصاء إلى انعدام التصدير وتراجع حجم واردات قطاع غزة من السوق الإسرائيلي والخارجي إلى أقل من ٧٠٠ مليون دولار من أصل إجمالي الواردات السلعية للضفة وغزة البالغة ٣٤٦٦ مليون دولار نهاية عام ٢٠٠٨[٤٧].

وقد عكست الموازنات المالية لحكومة غزة العجز الكبير في قدرتها الاستخراجية، حيث بلغت الموازنة المالية للحكومة للعام ٢٠١٢ نحو ٨٦٩ مليون دولار، منها ١٧٤ مليون دولار إيرادات جباية، فيما بلغ العجز ٦٩٥ مليون دولار (٨٠%) كان من المقرر أن يتم تغطيتها من المنح والمساعدات، في ظل الحصار والإغلاق[٤٨].

ومن أجل تمويل نفقات العجز الكبير في موازنتها، اعتمدت حكومة غزة بشكل رئيسي على الأنفاق، من خلال تحصيل الضرائب المفروضة على السلع المدخلة، وأهمها الوقود والسجائر. ولكن هذا الأمر أوجد حالة من عدم الثقة بالسياسات الحكومية المطبقة في غزة، نتيجة لغياب الرقابة على الأنفاق، والضرائب المرتفعة على البضائع المدخلة، وغض البصر عن حالات الاحتكار والاستغلال، والارتفاع الكبير في أسعار الأراضي والعقارات، لا سيما في عامي ٢٠١١-٢٠١٢، علاوة على الانعكاسات السلبية الخطيرة لظاهرة التهريب والأنفاق على المستويين الاقتصادي والاجتماعي[٤٩].

وبالرغم من التحسن الكبير على القدرات الاستخراجية لحكومة غزة خلال هذه الفترة، إلا أن هذا التحسن لم يستند إلى القطاعات الإنتاجية الرئيسية في الاقتصاد (الزراعة والصناعة)، بل على اقتصاد طفيلي هش، ساهم في تشويه أنماط الإنتاج، لصالح استثمارات عقارية وتجارية غير منتجة، مثل ظهور المشاريع السياحية (رغم انعدام السياحة)، وإقامة العشرات من المجمعات الاستهلاكية والمولات، وغيرها من المظاهر[٥٠].

ولذلك، أدى تدمير الأنفاق إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة، وتراجع القدرة التوزيعية للحكومة بشكل خطير، وعجزها عن تغطية رواتب الموظفين الحكوميين. وذكر وزير الاقتصاد في حكومة غزة علاء الرفاتي بأن تدمير الأنفاق أدى إلى خسائر قدرت شهرياً بحوال ٢٣٠ مليون دولار، واعتبر الوزير ذلك سبباً رئيسياً للأزمة المالية التي تعاني منها حكومته[٥١].

وقد لجات حكومة غزة الى زيادة الاعباء الضريبية على سكان القطاع، كوسيلة لتغطية عجز الموازنة وتسديد فاتورة رواتب موظفيها، من خلال "ضريبة التكافل الوطني" التي جاءت ضمن قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٥، وتضمنت فرض رسوم إضافية على كل ما يدخل قطاع غزة من السلع والخدمات، وعلى التبغ ومشتقاته والشركات المساهمة. وذكر بيان للهيئة المستقلة لحقوق الانسان أن قيام كتلة التغيير والإصلاح منفردة بسن تشريعات وقوانين دون اتباع الإجراءات القانونية وبغياب الكتل الأخرى يرسخ الانقسام السياسي والجغرافي، ويخالف التفاهمات الوطنية التي نجم عنها تشكيل حكومة الوفاق الوطني، ويخالف مبدأ المساواة الذي كفله القانون الأساسي كون سريان أحكامه في قطاع غزة فقط، وجاء في ظروف بالغة القسوة يعانيها المواطنون نتيجة للحصار ونتائج الحرب، وارتفاع غير مسبوق في معدلات الفقر والبطالة بلغت نسبتها ٥٥%، وزيادة عدد العاطلين عن العمل ليبلغ ٢٣ الف عامل[٥٢].

أما بالنسبة لحكومة تسيير الأعمال في رام الله، فقد أدى قرار الحكومة الإسرائيلية بتحويل عائدات المقاصة إلى خزينتها، علاوة على تعزيز الدول المانحة لدعمها ومساعداتها المالية للحكومة، إلى تحسين قدرتها الاستخراجية، إذ بلغت المساعدات الخارجية في عام ٢٠٠٧ حوالي ١١٠٠ مليون دولار أمريكي، بما يقارب ٤١.٢% من ميزانية الحكومة البالغة ٢٦٦٨ مليون دولار[٥٣].

وتظهر المقارنة بين موازنة حكومة تسيير الأعمال في رام الله والحكومة المقالة

في غزة عمق الهوة في القدرات الاستخراجية للحكومتين. فقد بلغت موازنة حكومة غزة للعام ٢٠١٢ حوالي ٢٥% فقط من موازنة حكومة تسيير الأعمال برام الله البالغة ٣.٥% مليار دولار، وبلغ التمويل الذاتي لموازنة حكومة رام الله ٦٣% من إجمالي الانفاق، بينما بلغ لدى حكومة غزة ٢٠% فقط(٥٤).

قامت حكومة تسيير الأعمال برام الله بوضع خطة تنمية وإصلاح للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٠، تقوم على دعم الجهات المانحة والاستثمارات الأجنبية والعربية والفلسطينية، بهدف خلق وضع اقتصادي يتطور تدريجياً نحو الاعتماد على الذات والتحرر من الهيمنة الخارجية ومن الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي، ورأت الحكومة بأن القطاع الخاص هو المحرك الرئيسي للتنمية المستدامة(٥٥).

إلا أن تنفيذ الخطة الطموحة ظل مرهوناً بالأوضاع السياسية واستعداد المانحين لتقديم الأموال اللازمة لتنفيذ الخطة، علاوة على الإجراءات الإسرائيلية التي تفرض الكثير من القيود والعقبات أمام تنفيذها. كما وجهت انتقادات للخطة ذاتها، من حيث ارتكازها على اقتصاد "السوق الحر" واستخدامها لغة البنك الدولي "النيوليبرالية"، ولأن جدول أعمالها يفتح المناطق الفلسطينية على نطاق واسع أمام الاستثمارات الأجنبية التي تستهدف تحقيق الربح السريع، فغالبية الاستثمارات تمت في مجال الخدمات المربحة وسريعة الاستهلاك وليس في مجال القطاعات الإنتاجية الرئيسية، بما ترتب على ذلك من تشوهات في الهيكل الاقتصادي، وغياب لضمانات التنمية المستدامة(٥٦).

وكشف تقرير للبنك الدولي صدر في العام ٢٠١٢ على مدى "النجاح" الذي حققته خطة الحكومة، التي ترتكز بدرجة أولى على المساعدات والاستثمارات الخارجية، إذ جاءت فلسطين في أواخر قوائم سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، وحلت الضفة الغربية وقطاع غزة في المرتبة ١٣٥ بين ١٨٥ دولة في العالم على المؤشر الكلي لسهولة ممارسة الأعمال، كما حلت في المرتبة ١٣ بين ١٩ دولة عربية، وبين التقرير تدني تضيف فلسطين في غالبية المؤشرات(٥٧).

الخلاصة:

بناءً على ما سبق، يمكننا القول بأن استمرار حالة الانقسام الراهنة من شأنها أن تؤدي إلى المزيد من تراجع القدرة الاستخراجية، وتعميق التفاوت الاقتصادي بين

الضفة وغزة، وإحباط فرص التنمية الاقتصادية في مناطق السلطة الفلسطينية.

وهذا يتطلب إنهاء حالة الانقسام واستعادة وحدة النظامين السياسي والاقتصادي الفلسطيني، ووضع خطة تنموية تنطلق من أولويات الفلسطينيين في تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة، وترتبط بنضال الشعب الفلسطيني من أجل التخلص من الاحتلال وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة، ما يستدعي إعادة النظر في الاتفاقات الاقتصادية الموقعة مع دولة الاحتلال وبخاصة اتفاق باريس الاقتصادي ومراجعة فلسفة المساعدات الدولية بحيث تنسجم مع أولويات الشعب الفلسطيني.

المراجع:

١. جابرييل أ. ألموند و ج بيغهام باول الابن، **السياسة المقارنة**، ترجمة أحمد العناني، مكتبة الوعي العربي، سلسلة الفكر السائد – نسخة معدلة، ١٩٨٠، ص١٩٧- ١٩٩.

٢. نفس المرجع، ص١٨٦.

٣. جميل هلال: **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية**، مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، ط ٢ ، ٢٠٠٦ ، ص١٥٦.

٤. تيسير عبد الجابر: الاتفاق الاقتصادي بين استمرارية الارتباط مع إسرائيل وهامش العلاقات العربية الاقتصادية، في: عمر عبد الرازق وهاني سليمان (محرران): **أبعاد الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني- الإسرائيلي**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ١٩٩٤، ص١٣٢.

٥. فؤاد حمدي بسيسو: **محددات المستقبل الاقتصادي الفلسطيني**، مركز المستقبل الاقتصادي، عمان، ٢٠٠٣، ص٢٢.

٦. المركز الوطني للدراسات الاقتصادية: **التقرير الاقتصادي الفلسطيني لعام ١٩٩٦**، رام الله، حزيران ١٩٩٧، صvi - vii.

٧. المراقب الاقتصادي والاجتماعي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، العدد ٤٠ ، العدد السنوي ٢٠١٤، نيسان ٢٠١٥، صiv .

٨. المراقب الاقتصادي والاجتماعي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، العدد ٣٦، العدد السنوي ٢٠١٣، أيار ٢٠١٤، ص٩.

٩. غازي الصوراني: الحصار والانقسام وآثارهما الاقتصادية والاجتماعية على قطاع غزة، **الحوار المتمدن**، العدد ٢٧٥٠، ٢٠٠٩/٨/٢٦.على الرابط :

10. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=182510

11. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), "The Closure of the Gaza Strip: The Economic Humanitarian Consequences", December 2007, p 3.

١٢. غازي الصوراني: الحصار والانقسام واثارهما الاقتصادية والاجتماعية على قطاع غزة، **المرجع السابق.**

١٣. المراقب الاقتصادي والاجتماعي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، العدد ٣٢، العدد السنوي ٢٠١٢، أيار ٢٠١٣، ص٩.
١٤. نفس المرجع، ونفس الصفحة.
١٥. تشمل المنطقة (C) ٦٢% من مساحة الضفة الغربية، وتضم معظم أراضي غور الأردن، السلة الغذائية للضفة، والبحر الميت الذي يعد مصدراً لأهم المصادر المعدنية ووجهتها السياحية .
١٦. انظر:المراقب الاقتصادي والاجتماعي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، العدد ٣٤، تشرين الثاني ٢٠١٣ ، ص٤-٥.
١٧. المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد ٣٢ ، العدد السنوي ٢٠١٢، مرجع سابق، ص١٦-١٧.
١٨. المركز الوطني للدراسات الاقتصادية: التقرير الاقتصادي الفلسطيني لعام ١٩٩٦، مرجع سابق، ص ١١.
١٩. جميل هلال: النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، **مرجع سابق**، ص ١٥٧-١٥٨.
٢٠. غانيه ملحيس: الوضع الاقتصادي الفلسطيني عشية انتهاء المرحلة الانتقالية، محاضرة ألقيت في جمعية الشبان المسيحية بغزة في أكتوبر ١٩٩٩، منتدى الفكر الديمقراطي الفلسطيني، غزة ١٩٩٩، ص ٥-٦.
٢١. محسن صالح وبشير نافع (محرران): التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنه ٢٠٠٥، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٩٥.
22. Anne Le More, "International Assistance to the Palestinians After Oslo Political Guilt, Wasted Money," London, Routledge, 2008, p. 175.
٢٣. معين البرغوثي وآخرون: أثر إضراب الموظفين العموميين على القطاعات الحيوية في فلسطين، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، **سلسلة تقارير خاصة** (٤٩)، رام الله، ٢٠٠٦، ص ١٣٨.
٢٤. خليل نخلة: **فلسطين: وطن للبيع**، ترجمة عباب مراد، مؤسسة روزا لوكسمبرغ، رام الله، ط١ ، ٢٠١١، ص٤٣.
25. Ghania Malhis, "International Assistance in Support of the Palestinian Economy: The Role of Regional Partners", UN Seminar on Assistance to the Palestinian People, Vienna, UN, 25 March 2010, P3.
26. Yazid Sayigh, "Inducing a Failed State in Palestine", Survival: Global Politics and Strategy, Volume 49, Issue 3, 2007, available online at
27. http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/00396330701564786#.VbvVrPneK1, (accessed on 2 October 2014).
٢٨. المراقب الاقتصادي والاجتماعي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، العدد ٢٤، العدد السنوي ٢٠١١، أيار ٢٠١١، ص ١٧،٢١ .
٢٩. المراقب الاقتصادي والاجتماعي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، العدد

٢٨، العدد السنوي ٢٠١١، حزيران ٢٠١٢، ص١٢.
٣٠. خليل نخلة: فلسطين: وطن للبيع، **مرجع سابق**، ص ٢٤ ،٤٣.
٣١. جميل هلال: النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، **مرجع سابق**، ص ١٥٧.
٣٢. أظهرت استطلاعات الرأي التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الضفة والقطاع ارتفاع نسبة من يعتقدون بفساد السلطة، حيث بلغت النسبة ٨٤% في آذار ٢٠٠٧، و٧١% في كانون أول ٢٠١٠ ، وارتفعت إلى ٧٩% في أيلول ٢٠١٢، و٧٧% في كانون الثاني ٢٠١٣. أما بالنسبة لحكومة حماس في غزة، فقد بلغت النسبة ٦١% في كانون أول ٢٠١٠، وارتفعت إلى ٦٣% في أيلول ٢٠١٢ و٦٨% في كانون أول ٢٠١٣.
٣٣. أنظر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، استطلاعات الرأي رقم: ٢٣،٣٨،٤٥،٥٠.
٣٤. على الرابط: www.pcpsr.org/ar/node/602
35. Mohamad Nasr, "Monopolies and the PNA," as in Mushtaq Khan (ed.), "State Formation in Palestine", Routledge Curzon, London and New York, 2004, P. 178.
٣٦. سامر ارشيد: حركة "فتح" والسلطة الفلسطينية: تداعيات اوسلو والانتفاضة الثانية، مواطن– المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، ٢٠٠٧ ، ص١٠٤.
٣٧. المركز الوطني للدراسات الاقتصادية: التقرير الاقتصادي الفلسطيني لعام ١٩٩٦، مرجع سابق، ص ١٥٧.
٣٨. المراقب الاقتصادي والاجتماعي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، العدد ١، العدد السنوي ١٩٩٧، ص ١٤.
٣٩. المراقب الاقتصادي والاجتماعي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) العدد ١٦، ايار ٢٠٠٩، ص ٨.
٤٠. المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد ٢٤، **مرجع سابق**، ص٢.
٤١. المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد ٤٠، **مرجع سابق**، ص١-٢.
٤٢. أيهم أبو غوش: أرباح البنوك العاملة في فلسطين منذ العام ١٩٩٧ بلغت ١,٠٢٣ مليار دولار، جريدة حياة وسوق، العدد ١٥٣، السنة الرابعة ١٨ أيار ٢٠١٤.
٤٣. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: تقرير للنتائج الأولية لوضع الاستثمار الدولي والدين العام للربع الثالث ٢٠١٣، ص١.
٤٤. المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد ٤٠، **مرجع سابق**، ص٢٨.
٤٥. المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد ٢٨، **مرجع سابق**، ص٣٨.
٤٦. المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد ٤٠، **مرجع سابق**، ص٢٨-٢٩.
٤٧. أحمد مجدلاني: الأداء الاقتصادي للحكومة العاشرة، معهد السياسات العامة، رام الله، ٢٠٠٧، ص٤٠.

٤٨. معين البرغوثي وآخرون: أثر إضراب الموظفين العموميين على القطاعات الحيوية في فلسطين، **مرجع سابق**، ص١٣٨، ١٤٧.
٤٩. جامعة بيرزيت، مرسوم رقم (٨) لسنة ٢٠٠٧ بشأن إعفاء المواطنين من المحافظات الجنوبية من الضرائب والرسوم، معهد الحقوق. على الرابط :
٥٠. www.muqtafiz.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=15571
٥١. مجلس وزراء الحكومة المقالة، قرار رقم (١١/١٥/٠١) بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٣٠.
٥٢. على الربط: www.pmo.gov.ps/viewpage.php?page-id=21
٥٣. غازي الصوراني: الحصار والانقسام وآثارهما الاقتصادية والاجتماعية على قطاع غزة، **مرجع سابق.**
٥٤. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح التجارة الخارجية ٢٠٠٨ -٢٠٠٩.
٥٥. المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد ٢٨، **مرجع سابق**، ص٣٨.
٥٦. للمزيد أنظر: سمير أبو مدلله وغسان الخطيب: ظاهرة الأنفاق في قطاع غزة: الاقتصاد المدمر، الزواج الكاثوليكي، والحصاد المر، جامعة بيرزيت - مركز دراسات التنمية، ٢٠١٤، ص٣٢.
٥٧. نفس المرجع، ص٣٠.
٥٨. حوار مع وزير الاقتصاد بحكومة غزة علاء الرفاتي، وكالة وطن، ٢٠١٣/١٢/١٧.
٥٩. على الرابط: www.elwatannews.com/news/details/373948
٦٠. الهيئة المستقلة تدعو كتلة التغيير والإصلاح إلى التراجع عن فرض ضريبة التكافل الوطني في قطاع غزة، الاربعاء ٢٢ نيسان ٢٠١٥، الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، رام الله. على الرابط:
61. http://www.ichr.ps/ar/1/4/1345/%D8%A7%D9%84%D9%
٦٢. خليل الشقاقي وآخرون: مقياس الديمقراطية في فلسطين، تقرير عام ٢٠٠٧، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، ٢٠٠٨، ص١١٤.
٦٣. المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد ٢٨ ، **مرجع سابق** ، ص٣٩.
٦٤. الحكومة الفلسطينية الثانية عشرة: التقرير السنوي (٢٠٠٧/٦/١٦ - ٢٠٠٨/٦/١٦)، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، رام الله، ٢٠٠٨، ص١٢٠-١٢١.
٦٥. للمزيد أنظر: خليل نخلة: فلسطين: وطن للبيع، **مرجع سابق**، ص٤٧.
٦٦. **المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد ٣٢ ، مرجع سابق ، ص ٦٦- ٦٧.**